العربية من أسلحة روسية، حيث تعرض (إسرائيل) بيعها على الدول التي تعتمد في تسليحها أساساً على الأسلحة الروسية (مثل بيع الدبابات الروسية ت٥٤، ت٥٥، ت٦٢ بعد تغيير مدفعها ومحركها وأجهزة اتصالاتها وأجهزة تصويبها).

الاعتبارات التي أثرت على صادرات الأسلحة الإسرائيلية

على الرغم من أن الاحتياجات الأمنية هي العامل الأساس المؤثر على صادرات الأسلحة في (إسرائيل)، إلا أن الازدهار السياسي والاقتصادي الذي عاشته (إسرائيل) بعد انتصارها في حرب ١٩٦٧ ترك آثاره أيضاً على الصناعة العسكرية، إذ زاد الإنتاج، وبالتالي مبيعات الأسلحة بصورة ملحوظة، كما أن حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ أوجدتا ميادين كافية لاختبار وعرض منتجات الصناعات الحربية الإسرائيلية، حيث نمت صادرات الأسلحة باطراد منذ أوائل السبعينيات من ٥٠ مليون دولار سنة ١٩٧٢، إلى ٧٠٠ مليون دولار سنة ١٩٨٠، إلى مليار دولار في عام ١٩٨٧، ثم ٢,٢ مليار دولار عام ١٩٩٥، إلى ٣ مليار دولار عام ٢٠٠١، وهو ما يمثل حوالي ٤٠٪ من إجمالي حجم الإنتاج الصناعي، وطبقاً لبيانات معهد (سيبري) لبحوث السلام في السويد، فإن (إسرائيل) تحتل المرتبة الثامنة بين الدول المصدرة للسلاح في العالم، حيث تأتي بعد الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا والصين والبرازيل.

ورغم أهمية الاعتبارات الاقتصادية فيما يختص بصادرات السلاح الإسرائيلية، فإن حرص (إسرائيل) على خلق مناطق نفوذ لها في الدول التي تصدر لها الأسلحة يعتبر عنصراً مهماً في سياسة التصدير التسليحية الإسرائيلية، ففي بداية تعامل (إسرائيل) مع أي دولة في هذا المجال تحرص على إشعار الدولة المعنية بأنها لا تسعى إلى ممارسة ضغوط سياسية أو نفوذ على هذه الدولة، وأن معايير التعامل التجاري هي التي تحكم العلاقة بين البلدين، ولكن بعد عدة سنوات ومع احتياج الدولة التي اشترت العتاد الإسرائيلي إلى خبرات تدريبية على هذا العتاد، واحتياجات الصيانة والإصلاح وقطع الغيار والتطوير، وما يواكب ذلك من احتياجات أخرى مثل: تطوير البنية الأساسية العسكرية، وتنظيم وتشكيل القوات المسلحة... الخ في هذه الدول، يبدأ النفوذ الإسرائيلي يفرض نفسه على الدول المستوردة للأسلحة الإسرائيلية، من خلال بعثات تدريب الضباط إلى (إسرائيل)، وعمل الخبراء والمستشارين الإسرائيليين مع القادة العسكريين والنخبة السياسية الحاكمة في هذه الدول، لاسيما إذا كانت القيادات العسكرية في الأخيرة هي الحاكمة فعلاً، كما هو الحال مع معظم دول العالم الثالث، لاسيما في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وفي رأي بعض الخبراء أن هذه العلاقات التحتية التي تبنيها (إسرائيل) مع الدول التي تصدر لها الأسلحة تعتبر أقوى وأوثق من العلاقات الرسمية، سواء كانت قائمة أو غير قائمة بين (إسرائيل) وهذه الدول، خاصة إذا شملت هذه العلاقات مجالات التعاون المخابراتي وتأمين وحراسة القيادات السياسية والعسكرية فيها، وإقامة علاقات شخصية معهم، وهو ما يؤدي بالتالي إلى توسيع مجالات التعاون والروابط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وفي بعض الأحيان، قد يكون الهدف من صادرات الأسلحة الإسرائيلية هو إقامة علاقات مع خصوم الحكم القائم مثل الأحزاب المعارضة والحركات والمنظمات الثورية المناهضة لنظام الحكم، ويكون هدف (إسرائيل) هو السعي لإسقاط النظام الحاكم، واستبدال نظام سياسي آخر به ليكون موالياً لـ(إسرائيل) أو الولايات المتحدة، وتكون (إسرائيل) في هذه الحالة تعمل بالوكالة عن أمريكا، خاصة إذا ما فرض الكونغرس الأمريكي قيوداً على الإدارة الأمريكية في تزويد بعض الدول والمنظمات بأسلحة أمريكية.

وقد تكون صفقات الأسلحة الإسرائيلية لدولة ما، وسيلة لكسب دعم هذه الدولة لـ(إسرائيل) في موقف سياسي إقليمي معين أو دولي، كالتصويت في الأمم المتحدة، أو للسماح لليهود المتواجدين في دولة ما بالهجرة إلى (إسرائيل)، مثل هجرة يهود الفلاشا من إثيوبيا، ويهود الأرجنتين وجنوب أفريقيا وزيمبابوي.

وفي الإطار الاقتصادي، فإن زيادة الإنتاج في المصانع الحربية بما يفوق احتياجات القوات المسلحة الإسرائيلية، وبما يسمح بالتصدير للخارج، يساعد على تقليص كلفة المنتج، وبما يجعله منافساً للمنتجات المماثلة في الأسواق الدولية، لذلك تحرص الصناعة الحربية الإسرائيلية أن يكون إنتاجها كبير الحجم، وطويل الأجل، وقليل الكلفة، وبما يسمح بزيادة الصادرات بحيث تسهم عائداتها في تغطية نفقات الاستثمارات اللاحقة، خاصة التمويل اللازم لأعمال البحث والتطوير، والتي تحتاج عادة إلى حوالي ٥٪ من إجمالي الإنفاق الدفاعي، وقد يحتاج عقد صفقات سلاح كبيرة مع دولة ما إلى حصول هذه الدولة على قرض لتمويل هذه الصفقات، لا سيما إذا كانت مثل هذه الدولة من العالم الثالث، ولما كانت (إسرائيل) غير مستعدة لتقديم قروض فإنها تحث الولايات المتحدة على تقديم القرض المطلوب، وذلك